المؤتمر العلمى الحادى عشر لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات
المواطنون والسجلات الإلكترونية : ذاكرة مجتمع المعلومات
القاهرة : ١٠-١٢ فبراير ٢٠٠٤

عقدت الجمعية المصرية لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات مؤتمرها العلمى الحادى عشر لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات ، تحت موضوع «المواطنون والسجلات الإلكترونية : ذاكرة مجتمع المعلومات "Citizens and E-Records: The Memory of Information Society" بالتعاون مع مركز تطوير البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية فى الفترة من ١٠ – ١٢ فبراير ٢٠٠٤ ، تحت رعاية كل من أ.د. أحمد محمود نظيف ، وزير الاتصالات والمعلومات ، أ.د. محمد زكى أبو عامر ، وزير الدولة للتنمية الإدارية ، ورئيس شرف المؤتمر أ.د. حمدى عبد العظيم ، رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية .

وهدف المؤتمر إلى تحقيق الأغراض التالية : الحاجة لربط المواطنين مع صناعة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات المتقدمة ؛ التعريف بالتقدم المستمر والمتلاحق فى تطوير نموذج مرجعى لإدارة الوثائق والسجلات الإلكترونية وحفظها والرجوع إليها عند الحاجة ؛ تشجيع منشآت تطوير البرمجيات المصرية والعربية لتقديم الأدوات والبرمجيات والحلول التى يحتاجها المواطنون لتعريف متطلباتهم ؛ إلقاء الضوء على قضايا المتطلبات والتحديات المرتبطة بالوثائق والسجلات الإلكترونية ؛ إلخ .

كما غطى المؤتمر عدة محاور ، منها : ذاكرة مجتمع المعلومات : الأوجه السياسية والقانونية ، خلق السجلات والوثائق الإلكترونية وحفظها وإمكانية الوصول إليها : الأوجه الوظيفية والفنية ؛ وبث الوثائق والسجلات الرقمية وإتاحتها للمواطنين ، الأوجه المجتمعية .

وعقد حفل افتتاح المؤتمر فى يومه الأول الذى تحدث فيه أ.د. حمدى عبد العظيم رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ورئيس شرف المؤتمر ؛ أ.د. أحمد مرعى ، مستشار المعلومات السيد أ.د. على فهمى الصعيدى ، وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية ونائبا عنه ؛ أ.د. محمد محمد الهادى رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية لنظم المعلومات ورئيس المؤتمر ؛ أستاذ/ هانى عمر الجوهرى ، مدير التدريب بشركة مايكروسوفت – مصر ؛ والدكتور مجدى أبو العلا ، عميد مركز تطوير البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات ومقرر المؤتمر .

كما شهد أول أيام عقد ندوة علمية عن أبعاد مجتمع المعلومات وحقوق المواطنين ، رأسها أ.د. عوض مختار هلوده ، رئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء الأسبق واشترك فيها نخبة من القيادات الرائدة فى مجالات تكنولوجيا المعلومات والتنمية الإدارية والصناعية .

وتضمن اليوم الثانى للمؤتمر ثلاث جلسات عن منظور وأبعاد إدارة الوثائق والسجلات الإلكترونية رأسها أ.د. مختار بشرى رياض ، وكيل كلية الحاسبات والمعلومات للبحوث والدراسات العليا ؛ وجلسة عن السجلات الإلكترونية وشبكة الويب الدولية رأسها أ.د. محمد جمال الدين درويش ، وكيل كلية الحاسبات والمعلومات بجامعة القاهرة لشئون الطلاب ؛ وجلسة عن تطبيقات وخدمات السجلات الإلكترونية للمواطنين ، رأسها أ.د. محمد زكى عبدالمجيد ، رئيس قسم النظم والحاسبات بكلية الهندسة جامعة الأزهر . وعرضت فى هذه الجلسات الثلاث عشرة بحوث وعروضا فنية .

كما عرض فى اليوم الثالث للمؤتمر جلسة علمية عن أدوات ونماذج السجلات الإلكترونية ونظم أمنها وحمايتها رأسها أ.د. محمد فتحى عبد الهادى ، أستاذ المكتبات والمعلومات ووكيل كلية الآداب جامعة القاهرة عرضت فيها ستة بحوث . كما شهد هذا اليوم أيضا عقد ندوة عن تأهيل وتنمية رأس المال البشرى رأسها أ.د. محمد عبدالحميد محمد ، أستاذ تكنولوجيا التعليم ووكيل كلية التربية بجامعة حلوان السابق واشترك فيها أساتذة فى التربية والحاسب الآلى ونظم المعلومات .

وقد سجل فى المؤتمر مائة وعشرين مشتركا من أساتذة الجامعات والخبراء والأخصائيين والطلاب المهتمين بموضوعات المؤتمر التى عرضت فى أيامه الثلاث .

وتوصل المؤتمر إلى التوصيات التالية التى أقرت من كل المشتركين :

التوصيات

(١) أهمية وضرورة توافر رؤية واضحة وأولويات محددة لمشروعات ومبادرات الحكومة الإلكترونية ، الأعمال الإلكترونية ، التجارة الإلكترونية ، التعليم الإلكترونى ... إلخ المرتكزة على الوثائق والسجلات الإلكترونية ، يشترك فى بلورتها وإعدادها كل فئات المجتمع المصرى من مواطنين مستهدفين ومنظمات الأعمال والمجتمع المدنى ورجال الفكر من المثقفين وأساتذة الجامعات .

(٢) ضرورة العمل نحو الاستعداد الإلكترونى المصرى من خلال تطوير سياسة وطنية للمعلومات ، تعمل على :

* تحديد الأهداف والاستراتيجيات والخطط .
* تهيئة البنية الأساسية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الوطنية .
* تهيئة المناخ الإدارى الملائم والانفتاح الاقتصادى المناسب لمشروعات الاستعداد الإلكترونى المختلفة .
* توعية المواطنين للتغلب على التغيير المستهدف والتعامل مع الوثائق والسجلات الإلكترونية .

* تنمية رأس المال البشرى المعرفى المتخصص فى تطوير السجلات الإلكترونية وما تحتاجه من برمجيات .

(٣) أهمية مراعاة مدخل المنظومات فى التخطيط للوثائق والسجلات الإلكترونية من أعلى لأسفل لتحقيق تقنين لمدخلات الوثائق الإلكترونية وهيكلتها وأمنها وتأمين خصوصيتها ونظم حفظ وجداول استبعادها وسبل إتاحتها للمواطنين .

(٤) أهمية الاهتمام بفعالية وكفاءة الأداء الإدارى لإعداد ومعالجة السجلات الإلكترونية المرتبطة بمشروعات ومبادرات الاستعداد الإلكترونية وتطوير معايير صحيحة لقياس مدى التقدم ومتابعته وتحديد معالم القصور .

(٥) العمل على تحديد المتطلبات الوظيفية لإدارة الوثائق والسجلات الإلكترونية على كافة وسائط الحفظ الإلكترونية ومن ضمنها شبكة الويب .

(٦) ضرورة وحتمية تحسين سبل مشاركة المواطنين فى الشئون العامة المرتبطة بالمشروعات والتطبيقات الإلكترونية القائمة والمخططة .

(٧) تطوير نموذج مرجعى لمتطلبات إدارة السجلات الإلكترونية المرتبطة بإدارة الأعمال العامة والخاصة والإدارة العامة والإدارة المحلية بحيث يراعى :

* استمرارية السجلات والوثائق الإلكترونية فيم يتعلق بطرق خلقها أو إنشائها ، وحياتها النشطة ، وحفظها الطويل الأمد والقصير الأجل ، وجداول استبعادها ، وترحيلها .

* التطابق مع المعايير الفنية الأساسية فى هيكلية الوثائق والسجلات وحفظها واسترجاعها ونقلها .

* الاتسام بالشفافية وإمكانية وصول المواطنين أينما يتواجدون للسجلات الإلكترونية الموثوق منها والمتسمة بالدقة المرتبطة بتعاملاتهم مع الخدمات الموجه إليهم .

* توفير قواعد العمل والأداء الأحسن لتدفق إجراءات العمل والوثائق والسجلات المرتبطة به .

* تطوير نظم سهلة ومؤمنة لتحويل المعلومات للشكل الإلكترونى بدون فقدان المحتوى أو العرض المعرفى عند استخدام إصدارات مختلفة للبرمجيات .

(٨) ضرورة تخطيط وتطوير برامج تدريب نموذجية للمديرين والإداريين بكافة المصالح والمنظمات عن إدارة الوثائق والسجلات الإلكترونية .

(٩) يجب أن يؤكد تطوير المعايير والمواصفات المفتوحة لبرمجيات إدارة الوثائق والسجلات الإلكترونية كموضوعات بحوث وندوات ومؤتمرات تنظم لهذا الغرض تشارك فيها صناعة تطوير البرمجيات لتقديم حلولا لإدارة السجلات الإلكترونية .